SLIDE 1

سنتطرق في المرحلة الأولى من هذا البرنامج التدريبي المتعلق بالدستور الغذائي بتقديم المشهد التنظيمي الدولي لسلامة الغذاء و تحديد وضع الدستور الغذائي في هذا المشهد.

SLIDE 2

سنستعرض:

أولا :تقديم ضرورة تطوير المواصفات الدولية للأغذية

ثانيا : تقديم مختصر لهيكلة الدستور الغذائي

ثالثا : مناقشة أهمية المواصفات الدولية للأغذية والعلاقة بين مواصفات الدستور الغذائي و اتفاقيات التجارة العالمية .

SLIDE 3

من المتوقع أن يصل سكان الأرض الى 9,6 مليار نسمة بحلول سنة 2050.

مما يؤكد أهمية توافر منتج غذائي ضافي و سليم لمواجهة هذا التحدي الديموغرافي،

كما أن المواد الغذائية و الزراعية تعتبر أكثر المواد تداولا كسلع تجارية بين الدول .

و لذا فإن تطوير مواصفات عالمية متفق عليها، تصنّف سلامة و جودة الغذاء من شأنها أن تساهم في تيسير التجارة الدولية و تبادل هذه المنتجات و تؤدي إلى توفر الأغذية السليمة و الآمنة لعدد متزايد من المستهلكين .

SLIDE 4

و من أحد الأمثلة التي يمكن أن تعبّر عن أهمية المواصفات العالمية للأغذية هو غذاء بسيط مثل رغيف الخبز , هذا الرغيف على الرغم من بساطته يعتبر مواطنا عالميا .

حيث أن تكوينه يجمع مكونات يمكن توريدها من مختلف أنحاء العالم، مثل الدقيق الذي يمكن انتاجه و تبادله من شمال افريقيا الى أمريكا الشمالية الى استراليا أو المواد المضافة التي يمكن توريدها من الهند و الصين و عدد من البلدان الأخرى .

SLIDE 5

هناك شبه اجماع عالميّا من المستهلكين على ضرورة توفير إمدادات غذائية آمنة و عالية الجودة و منخفضة التكلفة

إذ يرتقب المستهلك عالميا أن تكون الأجهزة الرقابية على الأغذية قادرة على السيطرة على مصادر الخطر الغذائية بتفعيل أنظمة رقابية فعّالة، كما يتوقع أن تكون المواد الغذائية المتاحة له، سواء كانت منتجة وطنيا أو مستوردة، مطابقة لمعايير السلامة الصحية.

و من ثما ضرورة الاعتماد على مواصفات دولية متفق عليها تقلّل من تفاوت مدى نجاعة النظم الرقابية بين مختلف الدول

SLIDE 6

عند اعتماد خطتّها الاستراتيجية لسنوات 2022_2025 اعتمدت هيئة الدستور الغذائي الرؤية التالية :

”حيث يلتقي العالم لوضع مواصفات خاصة بسلامة الأغذية و جودتها بهدف حماية الجميع في كل مكان” .

SLIDE 7

أما مهمة الدستور الغذائي المعتمدة فهي تعنى بحماية صحة المستهلك و تشجيع الممارسات العادلة في تجارة المواد الغذائية من خلال وضع مواصفات دولية خاصة بسلامة الأغذية و جودتها قائمة على أسس علمية .

SLIDE 8

في حين أن القيم الجوهرية التي تم اعتمادها تتمثل في التعاون و الشمولية و بناء التوافق و الشفافية والتي تعتبر من أهم قيم الأنظمة الرقابية على الأغذية .

SLIDE 9

و بالإضافة الى إعداد وإصدار المواصفات و معايير سلامة و جودة الأغذية، فإنّ الدستور الغذائي يعتبر محفلا لتبادل التجارب و الخبرات في مجالات الرّقابة على الأغذية.

SLIDE 10

و للتأكيد على الدور الريادي و الفعال الذي لعبه الدستور الغذائي ولازال لإدارة مخاطر الأغذية نتعرض الى بعض الأمثلة أين لعبت المواصفات و الدلائل الإرشادية للدستور الغذائي دورا نموذجيا اقتدت به بقية الأجهزة الرقابية الغذائية :

إن اعتماد مواصفة الدستور الغذائي المتعلقة بتوسيم مسببات الحساسية في الأغذية المتواجدة في المنتج كمكوّن تمّت اضافته عمدا ضمن عناصر الغذاء، ساهمت في إعطاء المثال لتعزيز حماية المستهلكين ذوي الحساسية بناء على التوسيم الغذائي.

وحدّدت هذه المواصفة كيفية تصنيف ما يسمى بمسببات الحساسية ذات الأولوية من قبل الأجهزة الرقابية الوطنية والإقليمية.

وإثر اعتماد هذه المواصفة من قبل الدستور الغذائي في سنة 1999 قامت عدد من الجهات المختصة بسلامة الغذاء باعتماد لوائح وطنية لتوسيم المواد المسببة للحساسية، بدءا بأستراليا و نيوزيلاندا في 2001 , مرورا بالاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة ثم كندا و كذلك عدد من دول أمريكيا الجنوبية و آسيا .

كم أننا استعنا بإرشادات الدستور الغذائي في تقييم سلامة المواد المعدلة وراثيا و أيضا لتقييم المخاطر و مواجهة الأزمات المتعلقة

بالنويدات المشعة على غرار الحادث النووي بفوكوشيما اليابان في سنة 2011.

وساهمت مواصفة الدستور الغذائي للحدود القصوى للميلامين في الحليب و مشتقاته في معالجة الأزمة العالمية للمواد الغذائية المغشوشة والتي عانى منها العالم في سنة 2008 و 2009

مما يؤكد مساهمة عمل الدستور الغذائي في مواجهة المسائل المستجدة لسلامة الغذاء.

SLIDE 11

يعتبر الدستور الغذائي جزءا من البرنامج المشترك لمنظمتي الصحة العالمية ومنظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة .

حيث أن الجزئين الآخرين هما المشورة العلمية و المساعدة الفنية لبناء القدرات في الدول النامية على الأخص .

SLIDE 12

تم تأسيس الدستور الغذائي سنة 1963 و يشمل حاليا أغلب بلدان العالم حيث يتكون من 189 عضو من بينهم 188 دولة و منظمة عضو هي الاتحاد الأوروبي

و ايمانا بضرورة اشراك أصحاب المصلحة في إتخاذ القرارات التنظيمية الغذائية بما في ذلك إعداد المواصفات الدولية ، فإن الدستور الغذائي يضم عددا أكبر من المراقبين و هم عبارة عن أصحاب المصلحة في هذا المجال.

ولدى اعداد هذا العرض، تـضم هيئة الدستور الغذائي:

16 منظمة أممية

و 164 منظمة غير حكومية

و 59 منظمة حكومية دولية

تكون ال239 عضو مراقب .

و يزداد هذا العدد كل سنة بنائا على طلب عدد من المنظمات بالانضمام كعضو مراقب

و من المهم التذكير أن للأعضاء المراقبين نفس الحقوق في المشاركة بإعداد المواصفات الغذائية الدولية و ادلاء الرأي بشأن النصوص قيد الإعداد .

اذ انّ الحق الوحيد الذي لا يمتلكونه هو حق التصويت اذا اقتضى الأمر ذلك.

SLIDE 13

فيما تتمثل مهام الدستور الغذائي ؟

اعداد المواصفات و الدلائل الإرشادية الدولية مما يسمح بحماية صحة المستهلك و يضمن الممارسات العادلة في تجارة الأغذية .

SLIDE 14

و بما أن أغلبية المواصفات العالمية للغذاء تعتني بسلامة الأغذية و التغذية فإن اصدار مثل هذه المواصفات يحتاج الى تقييم علمي من قبل اللجان المشتركة لتقييم المخاطر و التابعة للمنظمتين الأم للدستور الغذائي .

فالدستور الغذائي هو عبارة عن مدير المخاطر الدولي أو العالمي ، بينما تعتبر اللجان المشتركة أجهزة لتقييم المخاطر الغذائية بطلب من الدستور الغذائي.

حيث أن JECFA أو اللجنة المشتركة للمواد المضافة تضطلع بتقييم المخاطر المتعلقة بسلامة المواد المضافة و الملوثات الغذائية و متبقيات العقاقير البيطرية .

بينما تتولى JEMRA أو اللجنة المشتركة للمخاطر المكروبيولوجية تقييم هذه المخاطر , كما توجد لجان تقييم مخاطر مشتركة لمتبقيات المبيدات JMPR و للتغذية JEMNU.

أما اذا اقتضت الحاجة لتقييم المخاطر خارج ولاية أو اطار عمل اللجان المتواجدة أو خارج التخطيط السنوي الذي اعتمدته هذه اللجان فمن الممكن الاعتماد على ad hoc expert consultation أي استشارة الخبراء المختصين في مجال معين مع احترام نفس طرق انتداب الخبراء و إعداد الاستشارة العلمية.

SLIDE 15

هذا ما يجعل المشاركة في أعمال الدستور الغذائي و تطوير المواصفات الغذائية من قبل وفود الدول ليس فقط محبذة بل ضرورية،

فمن خلال هذه المشاركة تمارس الدول حقها في تقديم الرأي بشأن المواصفات قيد التطوير و تعمل على توفير البيانات اللازمة ليتم الأخذ بعين الاعتبار لواقعها الإنتاجي أو الجغرافي و الديمغرافي الذي يمكن أن يؤثر على كيفية صياغة المواصفة .

SLIDE 16

و بالإضافة الى دوره الجوهري في اعداد و اصدار المواصفات العالمية للأغذية فإن الدستور الغذائي يعتبر محفلا مهمّا يجمع أخصّاء التشريعات الغذائية و يمكّنهم من فرص تبادل المعلومات و الآراء قصد التعرف على مستجدات الإنتاج الغذائي و تحديات سلامة و جودة الغذاء عالميا .

SLIDE 17

و تزداد أهمية الدستور الغذائي نتيجة للدور المرجعي الذي تمثّله المواصفات الغذائية العالمية في الاتفاقيات الدولية و خاصة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية اي اتفاقية الصحة و الصحة النباتية SPSو اتفاقية العراقيل الفنية للتجارة TBT.

إذ انّ اتفاقية ال SPS تحثّ أعضاء منظمة التجارة العالمية بالمشاركة في صياغة المعايير الدولية ضمن الدستور الغذائي كما تؤكّد ضرورة الالتزام بمبادئ تحليل المخاطر عند اعداد و تطوير المواصفات الوطنية للسلامة الصحية.

وبالتالي، فإنّ اعتماد مواصفات الدستور الغذائي في التشريعات الوطنية يساهم عادة في دعم موقف الدولة بأن تشريعاتها الغذائية مشروعة في ضوء اتفاقيات التجارة العالمية.

SLIDE 18

وفي حين انّ اتفاقية ال SPS تختصّ مواصفات الدستور الغذائي بالذكر فإن اتفاقية ال TBT تحثّ على الالتزام قدر الإمكان باتباع المواصفات الدولية قصد اجتناب التشريعات التعسفية التي يمكن أن تشكّل عرقلة غير مبررة للتجارة، مما يؤكد أهمية مواصفات الدستور الغذائي ودورها المرجعي.

SLIDE 19

و بهذا العرض نرجو أننا أكدنا أهمية اعداد المواصفات الدولية لسلامة وجودة الغذاء وأهمية المحفل الذي يحتضنها أي هيئة الدستور الغذائي .